الأمم المتحدة

A/55/916–S/2001/419

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
27 April 2001
Arabic
Original: Russian

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والخمسون
البنـــدان ٢٠ (د) و ٤٦ من جـدول الأعمال
تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانيـــة والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعـدة الاقتصادية الخاصة: المساعدة الدولية الطارئـة من أجل إحلال السلام والأوضـــــاع الطبيعيـة في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها
الحالـــة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين

مجلس الأمن
السنة السادسة والخمسون

رسالة مؤرخة ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لكازاخستان لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه وثيقة معنونة ''وجهات نظر كازاخستان بشأن تسوية الحالة في أفغانستان''.

وأكون ممتنة لو تكرمتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، في إطار البندين ٢٠(د) و ٤٦ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مدينة ب. جاربوسينوفا
الممثلة الدائمة
لجمهورية كازاخستان
لدى الأمم المتحدة

030501 030501 01-35359 (A)
0135359

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لكازاخستان لدى الأمم المتحدة

وجهات نظر كازاخستان بشأن تسوية الحالة في أفغانستان

يتبين من تحليل الحالة التي وصلت إليها الأوضاع في أفغانستان أنها ما زالت معقدة ومتقلبة، وأنه لم يتحقق أي تقدم ملحوظ في تسوية الصراع، وأن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي والبلدان المهتمة بالأمر لم تحقق النتائج المرجوة.

فالحرب المستمرة، وتحول أفغانستان إلى واحد من أكبر مراكز إنتاج وتصدير المخدرات في العالم، وإلى مستودع لتكديس كميات ضخمة من الأسلحة، ومجمع مراكز لتدريب الجماعات الإرهابية، إنما أدت كلها إلى تزايد حدة التوتر في المنطقة، وتهديد استقرار وأمن آسيا الوسطى والمجتمع الدولي بأسره تهديدا حقيقيا.

وفي الوقت نفسه، يتعين الإقرار بأن عدم تحقيق نتائج إيجابية في مسألة التسوية الأفغانية مرتبط بإصرار الجانبين الأفغانيين المتحاربين على تسوية الصراع بالوسائل العسكرية وحدها، وبعدم رغبة الدول المهتمة بالأمر - التي تخلت عن مطامعها الجغرافية السياسية - في الانشغال بالمشكلة الأفغانية. ويشهد على ذلك تفاقم الأوضاع العسكرية السياسية في أفغانستان وقيام بعض دول المنطقة بتقديم المساعدة العسكرية وغير العسكرية للجماعات الأفغانية المتناحرة.

وفي هذا الصدد، يستند موقف كازاخستان إلى وجهات النظر التالية بشأن تسوية الحالة في أفغانستان.

١ - تؤيد كازاخستان تأييدا تاما موقف الجمعية العامة للأمم المتحدة حيال أفغانستان، والذي مؤداه أن غزوات المجاهدين الإسلاميين لأراضي بلدان آسيا الوسطى خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠ تؤكد مجددا خطورة انتشار الصراع وضرورة اتباع أسلوب شامل، لا جزئي، لتسوية الأزمة الأفغانية.

وفي هذا الصدد، تنادي كازاخستان بتنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن المتعلقة بأفغانستان، وكذا بيان رئيس مجلس الأمن عن الحالة في أفغانستان، بحذافيرها. فهي تنص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية، والتوقف عن توريد الأسلحة للجماعات الأفغانية المتناحرة.

ولقلقه من الوضع الراهن، دعا رئيس كازاخستان، ن. أ. نزاربايف، إبان قمة الأمم المتحدة للألفية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، إلى عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن تخصص لبحث الحالة في أفغانستان وآسيا الوسطى، وذلك للتوصل إلى تدابير عملية لتحقيق الاستقرار فيها.

وكازاخستان ترى أن جلسة مجلس الأمن هذه يجب ألا يقتصر انعقادها على مرة واحدة. ذلك أن مشكلة بهذا القدر من التعقيد، كمشكلة أفغانستان، لا يمكن حلها بمجرد عقد جلسة واحدة، حتى وإن كانت لهيئة رفيعة الشأن كمجلس الأمن الدولي. فكازاخستان ترى أن الدعوة إلى عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن الدولي لبحث الحالة في أفغانستان ليست سوى خطوة تمهيدية لاتخاذ مجموعة من التدابير السياسية والاقتصادية والإنسانية الشاملة. وترى كازاخستان أن هذه الجلسة ستساعد الدول المهتمة بالأمر على تغيير نظرتها إلى المشكلة الأفغانية، والتعرف على أوجه القصور التي تعتري المجتمع الدولي، واستجلاء الإمكانيات الإضافية لوضع عملية تسوية الحالة في أفغانستان على المسار السلمي. ومن المهم أن تسير هذه العملية تحت رقابة دقيقة ومستمرة من جانب مجلس الأمن الدولي. وسوف يكون هذا بمثابة إشارة جادة لكافة الجماعات الأفغانية على أن المجتمع الدولي، تحت إشراف الأمم المتحدة، عازم على التصدي للمشكلة الأفغانية، بصورة متضافرة وجادة، إلى أن يتم التوصل إلى تسوية شاملة لها. وسوف يشهد هذا على مدى صلابة عزم المجتمع الدولي على أن يسخِّر لهذا الغرض ما يلزم من موارد اقتصادية ومالية.

ومن الشروط الأساسية لتهيئة جو بناء في تلك الجلسة توافر النوايا السياسية الحسنة لدى كافة المشاركين في العملية السلمية. وإن لم يتحقق هذا، فسوف تبوء أي محاولة من المجتمع الدولي لتسوية الصراع بالفشل.

٢ - وترى كازاخستان أن جهود الدول يجب أن تكون موجهة نحو بعث الأمل في نفوس الشعب الأفغاني في إمكانية حصوله من المجتمع الدولي على مساعدات ضخمة في إعادة بناء اقتصاد أفغانستان الذي دمرته الحرب. لذا، فإن من الأهمية البالغة بمكان أن تلتزم الدول المجاورة والمهتمة بالأمر، التزاما تاما، بالمبادئ المنصوص عليها في إعلان طشقند بشأن نتائج اجتماع مجموعة ”٦+٢“، الذي يدعو البلدان المجاورة لأفغانستان، أعضاء هذه المجموعة، إلى حظر مرور أي مساعدات تكنولوجية عسكرية أو أعتدة، تكون موجهة إلى الجماعات الأفغانية المتناحرة، عبر أراضيها.

٣ - وترى كازاخستان أن الجهود الفردية ـ حتى وإن كانت في شكل حظر على توريد الأسلحة أو أعمال متفرقة لمكافحة الاتجار بالمخدرات ـ لن تحقق نتائج طويلة الأمد. فهذه التدابير يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من خطة عامة لإنعاش اقتصاد أفغانستان تشتمل،

إلى جانب الوقف الفوري لإطلاق النار بين الجماعات الأفغانية المتناحرة، واجتذاب المساعدة الاقتصادية الدولية، على عناصر من قبيل الاستفادة من إمكانيات الصفوة الاقتصادية والسياسية والفكرية الأفغانية المهاجرة، وفرض نظام حكم الدولة، وتعزيز قدرة شعب أفغانستان على حل مشاكله بنفسه، وحل المشاكل المتصلة بالتعليم والصحة وإحياء التراث التاريخي والثقافي.

وكازاخستان تراعي أن أفغانستان تمر حاليا بمرحلة تحول سياسي يتوقف مصيرها بالكامل على الترابط بين مصالح الجهات السياسية الخارجية ومدى تغلغلها في شؤون أفغانستان. وبالتالي، ترى كازاخستان ضرورة أن تنضم إلى هذه العملية بهمة جميع الدول المهتمة بالأمر، لا سيما الدول أعضاء مجموعة ''٦+٢'' (الصين وجمهورية إيران الإسلامية وأوزبكستان وباكستان وتركمانستان وطاجيكستان + الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي) والدول أعضاء الاتحاد الأوروبي، وعلى رأسها ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وإيطاليا والسويد، وبلدان منطقة آسيا، أي اليابان وتركيا وماليزيا وإندونيسيا والهند، ومجموعة الدول العربية (وعلى رأسها المملكة العربية السعودية ومصر)، وبلدان منطقة آسيا الوسطى (ومنها كازاخستان وقيرغيزستان)، ومؤسسات التمويل الدولية، والوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة (كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة الصحة العالمية)، فضلا عن المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى، كمنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة التعاون الاقتصادي.

والصورة الكاملة لما يحدث في أفغانستان ليست متوفرة لدى المجتمع الدولي. ومن ثم، فلتوحيد قاعدة البيانات المتعلقة بأفغانستان، والتأثير بصورة إيجابية على عملية تنشيط المفاوضات بين الجماعات الأفغانية المتناحرة، وتشكيل حكومة على درجة عالية من تحمل المسؤولية، يتعين كذلك الاستعانة بآليات مجموعات روما وبون وقبرص السلمية وغيرها من المنظمات الأفغانية الشعبية بالخارج.

وكازاخستان تؤيد بشكل عام فكرة عقد اجتماع لمجلس العشائر الأفغاني، الذي كان له فيما مضى دور هام في حياة المجتمع الأفغاني، وكان يقوم بمهمة الجهاز المنظم للعلاقات بين شتى عشائر البلد. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تتطور هذه المبادرة في معزل عن أي مصالح سياسية أو قومية ضيقة للمشاركين في العملية السلمية من أطراف أو بلدان مهتمة بالأمر.

والمهمة الكبرى تكمن في التعرف على الصورة الكاملة والمعلومات الشاملة فيما يتعلق بأفغانستان وما يؤثر على الحالة فيها من إجراءات وتدابير وتحزبات. وإنجاز هذه المهمة سيساعد المجتمع الدولي على وضع ما يلزم من تدابير، استنادا إلى واقع الحال. وغني عن القول أن الأمم المتحدة يجب أن تكون مركزا لقاعدة البيانات هذه.

٤ - وكازاخستان مؤمنة بأن جميع الجهود الدولية الرامية إلى تسوية الحالة في أفغانستان يجب أن تكون تحت إشراف الأمم المتحدة، التي تعد وسيطا محايدا في قضية إحلال السلام والوئام الوطني في أفغانستان. وفي هذا الصدد، تساند كازاخستان تماما جهود الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان، ف. فندريل، وأنشطة بعثة الأمم الخاصة في أفغانستان، وتعرب عن استعدادها لمواصلة تقديم ما يلزمها من مساعدة.

وفي هذا الصدد، ترى كازاخستان أنه لتحقيق نتائج إيجابية وعملية في تسوية الحالة في أفغانستان، ينبغي أن تكون جهود البعثة الخاصة ومجموعة ''٦+٢'' موجهة نحو تسوية المسائل المتصلة بالعلنية وروح المبادرة في العمل، وبالتقييم السليم للأوضاع السياسية العسكرية في البلد، وبوضع استراتيجية محكمة للأمم المتحدة بشأن مبادئ التسوية الأفغانية وأساليبها وأشكالها.

وواقع الحال يقتضي من المجتمع الدولي اتباع أساليب جديدة لتقييم الحالة السياسية العسكرية والجغرافية في منطقة آسيا الوسطى وجنوب آسيا، ولوضع مفهوم جديد للتسوية الأفغانية يعكس الأسباب الرئيسية للصراع في أفغانستان، ويحدد القوى الداخلية والخارجية التي تساند الجانبين المتناحرين، ويبين النتائج الإقليمية والعالمية التي يحتمل أن تترتب على حالة المواجهة. وينبغي أن يشتمل هذا المفهوم على خطة وأشكال وآليات التدخل الدولي، والموارد المالية والمادية التي يمكن حشدها.

كما يتعين، عند الضرورة، أن يبين ذلك المفهوم آجال جهود إحلال السلام وفرض الحل السلمي على الجانبين المتحاربين، وتدابير التأثير على منتهكي المبادئ التي توضع إبان تدخل المجتمع الدولي. ولا ريب في أنه قبل اتخاذ تلك التدابير، يتعين على الدول المهتمة بالأمر أن تمارس ضغوطا قوية على الجماعات والأحزاب الأفغانية الخاضعة لسيطرتها لحملها على الجلوس إلى مائدة التفاوض دون شروط مسبقة.

وكازاخستان مقتنعة اقتناعا راسخا بأن على المجتمع الدولي أن يهتم بأن تكون الحكومة في أفغانستان متعددة الأعراق وذات قاعدة تمثيلية عريضة وتتحلى بروح تحمل المسؤولية، وتكفل تماما استتباب الأمن والاستقرار الداخلي، وتوجيه عمليات إعادة البناء الداخلي، وتطوير كافة مجالات الحياة في أفغانستان، وتكفل كذلك اتباع سياسة

خارجية مسؤولة في إطار حوار حضاري مع الدول كافة، استنادا إلى القواعد الدولية المتعارف عليها.

فما الذي ستكون عليه أفغانستان؟ أدولة إسلامية أم علمانية؟ وفي نهاية المطاف، فإن من يقرر هذا هم الأفغان أنفسهم، الذين عليهم أن ينتخبوا السلطة في البلد دون مؤامرات أو تدخل خارجي. وباتباع هذه السياسة، فإن المجتمع الدولي لن يكون عليه أن يفضل حزب على حزب أو جماعة على جماعة في أفغانستان، وإنما أن يهيئ أنسب الأوضاع الخارجية لإقامة حوار قومي موسع وشامل في أفغانستان استنادا إلى تصورات واضحة لخطة شاملة لإعادة بناء أفغانستان سياسيا واجتماعيا واقتصاديا.

٥ - وتشيد كازاخستان، عموما، بأنشطة لجنة الجزاءات المعنية بأفغانستان. ومع ذلك، فإنها تؤكد على ضرورة اتباع نهج متزن حيال مسألة اتخاذ تدابير إضافية بشأن الجماعة الأفغانية المعروفة باسم حركة ''طالبان''. فكازاخستان ترى أن الجزاءات، المفروضة كتدبير ضروري، يجب أن تبرر الغرض منها. ولهذا بالذات، يتعين قبل اتخاذ أي تدابير إضافية أن يقيم مجلس الأمن، بعناية، ما للجزاءات المطبقة من أثر على جميع جوانب تسوية الحالة في أفغانستان، ولا سيما نتائجها العفوية على السكان المدنيين.

والتجربة تبين أن تشديد الجزاءات على الطالبان ينعكس سلبيا على عملية التفاوض ويحد من فرص الحوار بين الجانبين الأفغانيين تحت إشراف الأمم المتحدة.

٦ - وكازاخستان على استعداد للاعتراف، في المستقبل، بالحكومة الأفغانية التي يمقدورها فعلا أن توحد الشعب الأفغاني حولها، وتكفل احترام حقوق وحريات كافة القوميات التي تعيش في أفغانستان، وتحل بمسؤولية مشاكل البلد الداخلية، وتتبع سياسة خارجية سلمية.

وليس لكازاخستان أي أحكام مسبقة على أي جماعة أو حزب في أفغانستان. ووصول الطالبان أو معارضيهم إلى السلطة في أفغانستان لن يعني قرب حلول السلام، الذي طال انتظاره، في هذا البلد.

وفي الوقت الحاضر، يقع رسميا ما يزيد على ٩٠ في المائة من أراضي أفغانستان تحت سيطرة الطالبان. وفي هذه الحالة، فإن من الأفضل الإقلاع تدريجيا عن رفض أي اتصالات معهم، وإقامة اتصالات مع زعماء الحركة لإقناعهم بالعمل على إقامة حكومة مسؤولة.

كذلك، فإن عدم الاعتراف الرسمي بالطالبان لا يجب أن يقف عائقا أمام إقامة اتصالات مع حركة طالبان، التي تعد القوة السياسية الفعلية في أفغانستان، فضلا عن كونها

عنصرا لازما، أو بالأحرى واردا، في أي خطة مقبلة لإعادة تنظيم سياسة البلد الداخلية. وهنا، فإن من المنطقي إقامة حوار ثنائي ومتعدد الأطراف مع الطالبان مباشرة، مع المراعاة الواجبة للجزاءات الدولية القائمة ومواقف عدم الاعتراف الدبلوماسي الرسمي، التي لا يمكن رفعها إلا مقابل مرونة الطالبان في تنفيذ شروط المجتمع الدولي. وكما جاء من قبل، ينبغي ممارسة جميع عناصر التأثير السياسي لاجتذاب البلدان والمنظمات المشار إليها والمهاجرين الأفغان. وينبغي أن يرى ويعي الطالبان فوائد وإمكانيات التعاون مع المجتمع الدولي والضمانات اللازمة التي سيحصلون عليها منه. وكازاخستان ترى أن الحوار الذي يقوم على هذا الأساس بعينه سيساعد على تحريك المشكلة الأفغانية من حالة الجمود التي وصلت إليها.

٧ - ومن تحليل لأنشطة وسائل الإعلام الدولية الكبرى، يتبين أن الفراغ الإعلامي الذي يحيط بأفغانستان قد أدى إلى إهدار موارد المجتمع الدولي على حل مشاكل في مناطق أخرى من العالم أعطيت الأولوية من منطلق المصالح السياسية والاقتصادية للدول الكبرى. وفي هذا الصدد، تؤكد كازاخستان على أهمية ملء هذا الفراغ وتحويل أنظار المجتمع الدولي إلى المشكلة الأفغانية عن طريق وسائل الإعلام الدولية الكبرى. وينبغي أن يكون طرح هذه المشكلة متوازنا ومجسدا لرغبة المجتمع الدولي الجماعية في التعجيل بتسوية الصراع، دونما تفضيل لجماعة أفغانية ما على غيرها. وبعبارة أخرى، فإن المعلومات المتعلقة بأفغانستان يجب أن تكون على أقصى قدر من الموضوعية. وهنا، ينبغي لإدارة شؤون الإعلام بالأمم المتحدة، والوكالات الإعلامية التابعة لها، أن تقوم بدورها المتمثل في وضع استراتيجية مصورة لجذب انتباه المجتمع الدولي لمشاكل أفغانستان، ونقل أنباء ما يحدث في هذا البلد بأمانة وانتظام.

٨ - ومن منطلق حسن النية، تعرب كازاخستان عن استعدادها للقيام بدور الوسيط في تنشيط عملية التفاوض. وهي على استعداد، في هذا الصدد، لتنظيم جولة من المفاوضات السلمية في مدينة ألما-آتا بين الجماعات الأفغانية المتناحرة. وكازاخستان، بطرحها هذا الاقتراح، لا تسعى وراء أي مطامع سياسية، ولا تتنافس مع أي دولة أخرى في هذا الشأن.

كما أن كازاخستان لا تسعى إلى دور الزعامة في العملية الأفغانية السلمية، وترى أن مكان انعقاد تلك المفاوضات يمكن أن يكون أي دولة تقبلها الأطراف المتفاوضة. وأهم عامل هنا هو اتفاق الجماعات الأفغانية المتناحرة على الجلوس إلى مائدة التفاوض دون شروط مسبقة ووفقا لجدول أعمال لسير المفاوضات يتم الاتفاق عليه بصورة لا لبس فيها.

وتقترح كازاخستان كذلك بحث فكرة عقد اجتماع رفيع المستوى للدول والجماعات التي لها تأثير فعلى على الحالة في أفغانستان، وذلك لبحث الحالة في المنطقة. وترى كازاخستان أن أهم الشروط الواجب توافرها لتهيئة جو بناء في هذا الاجتماع تسوده الثقة هو التبادل الصريح وغير الرسمي للآراء فيما يتعلق بكافة المشاكل المتصلة بأفغانستان، دون التقيد بجدول أعمال صارم أو بإصدار أي وثائق ختامية أو بيانات سياسية أو غير سياسية بشأن المسائل التي يكون قد تم بحثها. وكازاخستان على استعداد لعقد مثل هذا الاجتماع في مدينة ألما-آتا، حيث يمكن أن ينعقد، مبدئيا، على مستوى الخبراء، شريطة أن يكون هؤلاء الخبراء على قدر كبير من الكفاءة والإلمام بالحالة. ومن الممكن في المستقبل، أي في مرحلة الحوار البناء، رفع مستوى الاجتماع.

والخطوة التالية في هذا الاتجاه يمكن أن تتخذ شكل عقد جلسة استثنائية لمجلس الأمن الدولي يمهد لها، كما ذكر من قبل، باتخاذ المجتمع الدولي مجموعة كبيرة من التدابير لتسوية الحالة في أفغانستان، ويتبلور فيها مفهوم الأمم المتحدة لهذه المشكلة.

وغني عن القول أن النتائج العملية لعقد اجتماعات على مختلف المستويات لن تتحقق إلا بتهيئة جو بناء تبحث فيه مشكلة أفغانستان بشكل جدي، وتكف فيه الدول المهتمة بالأمر، التي تخلت عن مطامعها السياسية الجغرافية، عن مد الجماعات الأفغانية المتناحرة بالمساعدات العسكرية والمادية، و''تكشف أوراقها''، وتتوصل إلى نهج موحدة لتسوية الحالة في أفغانستان، وتتخذ بغير إبطاء الخطوات التمهيدية لحمل الجماعات الأفغانية المتناحرة على الجلوس إلى مائدة التفاوض دون شروط مسبقة.

وعلى الرغم من أن الجانبين المتحاربين مصممان على تسوية الصراع بالقوة، مما يستتبع عدم قبولهما أي مبادرات سلمية تكون صادرة عن الدول المهتمة بالأمر، فإن من الضروري استغلال عنصر اعتماد قدرتها العسكرية على مصادر خارجية. وإن لم يتحقق ذلك، فإن المؤتمرات والاجتماعات السلمية، المخصصة لبحث الحالة في أفغانستان، ستكون ضعيفة المفعول وعاجزة عن التأثير بصورة إيجابية على عملية التسوية السلمية.

وزارة خارجية كازاخستان